مجلة العلوم والبحوث الإسلامية
SUST Journal of Islamic science and Research
Available at: http://scientific-journal.sustech.edu/

القياس النحوي عند الكوفيين

حسن منصور أحمد سوركتي*

المستخلص:

يُحَاوِلُ البحث أن يُثبتَ أنَّ الذي يَغْلُبُ في دراسة الكوفيين للنَّحوِ، هو: القياس، ذلك لأنَّه قائمٌ على القواعد، وما تكون له قاعدة حَرِيٌّ أن يكونَ قياسيًّا، واقتضتْ طبيعة البحث أنْ نأتيَ بتعريفٍ للقياس ونستند في وجودهِ إلى أئمة النَّحوِ الكوفي، هذا، وقد خرجَ البحثُ بِعدَّة نتائج، منها: أنَّ الكوفيين أكثروا من النّقل وتوسعوا فيه، وتناولوا القياس تناولًا لا يَمس روح النص اللغوي، كما عَدَّلُوا قواعدهم حتى تتلاقى مع المسموع.

ABSTRACT:

This research is entitled: Kufic grammatical syllogism. It tries to approve that syllogism is highly dominating Kufic grammar, because it is based on rules and what is based on rules is worthy syllogistic. The nature of this research dictates defining syllogism with reference to Kufic grammarians. The researcher come up with some results such as: Kufis exaggerated on transfer and expanded on it. They tackled syllogism in a manner that doesn't affect the spirit of the linguistic text, as well, they modified their rules to be compatible with the audible.

الكلمات المفتاحيَة:

المعمول – الدِّلالة – الإنابة – الإقامة

* كلية اللغات – قسم اللغة العربية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

المقدمة:

علم النحو من العلوم التي تُقَوِّم اللسان وتبعده من اللحن، ورحم الله القائل:

وإذا طلبتَ من العلوم أجلَها فأجلها منه مقيم الألسن**

وهذا العلم من العلوم التي اشتغل بها علماء البصرة، وتبعهم في ذلك من جاء بعدهم من علماء الكوفة الذين عمِلوا القياس وجعلوه نهجهم في القاعدة النحوية، وقد جاء هذا البحث لِيُريَ مدى اهتمام هؤلاء النُّحاة قدمائهم ومحدثيهم، وموقفهم من القياس وأثره على نحوهم، وصار هذا هدفًا سعى البحث إلى تحقيقه والله الموفق.

تعريف القياس:

القياس هو الأساس الذي يبنى عليه ما يستنبط من القواعد في اللغة، أو صيغ في كلماتها أو دلالات في بعض ألفاظها، فهو بمثابة المكيال أو الميزان الذي يبين الصحيح من الزائف، وما يُقبل وما يرفض[1].

والحديث عن موقف نحاة الكوفة من القياس يقتضي الوقوف على القياس اللغوي الذي يمثل:

مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بأخرى رغبة في التوسع اللغوي وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية لجأ النحاة إلى القياس منذ وضع النحو، ويؤيد ذلك ما قاله محمد بن سلام الجمحي[2]... (وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي)؛ على أن القياس في نشأة النحو لم يكن له ما كان له في عهد الصراع العلمي بين مدرستي البصرة والكوفة من شأن حين اُختلف في أمره بينما اقتصر البصريون على جواز القياس المشهور الشائع، ورفضوا القياس على القليل أو النادر فلا يكادون يرون في الأساليب المروية شذوذاً بل طرقاً متباينة لنا أن نتخير منها ما نشاء وأن نترسم منها ما نريد، وأسسوا القياس على ما روي عن العرب مهما قلّت شواهده[3].

ولعلّ قياسهم على القليل النادر مرجعه إلى أن ما ورد من اللغة يُعد قليلاً بالنسبة لما ضاع منها استناداً إلى ما قاله أبو عمرو بن العلاء: (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم لجاءكم علْمٌ وافر وشعرٌ كثير)[4].

نصوصها:

وإذا وقفنا على الدلالة الأولى للقياس عند علماء اللغة الأقدمين نجدها تعني وضع أحكام عامة للغة على أساس ما انحدر إليهم من نصوصها فوقفوا عند حدٍ ما، وما روى إليهم من أصوات وتراكيب وألفاظ لا يريدون أن يتعدوها.

وعندما جاء القرن الرابع أخذ معنى القياس طابعاً جديداً وهو استنباط شيء جديد في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب، وذلك لأن العصر يختلف عن سابقه فاحتجوا من أجل ذلك إلى تنمية الألفاظ.

وهناك دلالة ثالثة لدى المتأخرين من النحاة للقياس؛ وهي مجرد المشابهة، واستغلوا هذا في تعليلاتهم لكثير من الأحكام فكانوا يقولون مثلاً إن (لا) النافية للجنس عملت النصب في اسمها قياساً على (إن)؛ لأن كلًا منهما يفيد التوكيد، ومنهم من قال النحو كله قياس.

ولكل من مدرستي البصرة والكوفة موقف خاص من القياس ولكنهم لم يأخذوا إلا بمعناه الأول، فالبصريون قعدوا القواعد على ما روى من العرب من الأمثلة

([1]) إبراهيم أنيس(1978م) أسرار العربية، تحقيق محمد فريد، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ص8

([2]) ابن سلام الجمحي(1974م) طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ص14

([3]) إبراهيم أنيس، أسرار العربية، مرجع سابق، ص12

([4]) مكرم، عبد العال سالم (1968م) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، طبع دار المعارف، مصر ، ص122

الكثيرة التي يرون فيها مسوغاً لوضع قاعدة عامة ومن ثم أسسوا قواعدهم على نهجه[5].

أما الكوفيون فإنهم لم يسلكوا هذا المسلك فيقال لنا دائماً لم يترددوا في وضع القاعدة حتى على الشاهد الواحد أو الشاهدين ومثل هذا. إن صح ما خالف أصولهم وقواعدهم مما لم يحتمل الشك في فصاحته يعمدون إليه ويخرجونه حتى إذا ورد في القرآن أو روى عن فصاحة العرب[6].

ولا نريد من الوقوف على طريقة البصريين في القياس إلا الوقوف بجلاء على موقف الكوفيين من القياس، وذلك لما فرغ البصريون من تأسيس قواعدهم احتفظوا بها، وفرضوها فرضاً على الكُتّاب والشعراء فكان ينبغي منهم أن يأخذوا من كل العرب ما لم تفسد الألسنة باللحن أو تتعقد بكثرة الدخيل، وخاصة إذا علموا أن تقسيم الظاهرة اللغوية في مجموعات معينة لتقبلها أو ترفضها عمل غير منهجي[7].

للدارسين المحدثين في المنهج الذي سار عليه الكوفيون في القياس ثلاثة آراء:

1- أنّ منهج الكوفيين في هذه المسألة قريب إلى المنهج اللغوي، وأنّ قياسهم أهدأ من القياس البصري الذي يقوم على المنطق والجدل الخالصين. ويُعدّ الدكتور مهدي المخزومي من أشدّ المتحمسين للمذهب الكوفي في هذه المسألة، والمنتصرين له: "وأسلوب الحجاج الكوفي -كما يتصوره كتاب الإنصاف- يؤيد ما سبق أن وضحته في ثنايا الفصول السابقة، أعني إمعان الكوفيين في التتبع اللغوي، واعتدادهم بالسّماع. وتمسكهم بالنصوص شعراً كانت أم نثراً[8]. ومنها تسعٌ وعشرون قصَر الكوفيون احتجاجهم بها على النقل[9].

وكان للنقل في احتجاج الكوفيين بها المقام الأول، يقابلها للبصريين خمس عشرة مسألة[10] فقط، احتجوا لهنّ بالنقل تأييداً لأقيستهم[11] ومنهج الكوفيين عنده أقرب إلى ما يدعو إليه الدرس اللغوي النحوي من حيث الاعتداد التام بالسّماع، والجنوح عن اتباع التأويلات البعيدة التي يخالفها الظاهر.

ومن أنصار هذا الرأي : أحمد مختار عمر الذي يعدّ المذهب الكوفي أقرب إلى الواقع؛ لأنه أجاز القياس على المثال الواحد المسموع، بلا اكتراثٍ بالقلّة والكثرة، ويرى أنّ أخطر ما يصيبُ المذهب الكوفي ما يمكن أن يتوافر فيه من الفوضى والاضطراب في ظواهر اللغة: "على الرغم ممّا في مذهب الكوفيين من بساطةٍ ويُسرٍ وبُعدٍ عن التكلف، والتأويل، والتقدير -في الغالب- فأخطر ما يصيبه أنه ربما يُوقعُ في الفوضى، والاضطراب في ظواهر اللغة.." [12].

2- إنّ للكوفيين بعض المواقف في اللجوء إلى القياس والتعليل على خلاف منهجهم الذي ارتضوا، ويرى د.

([5]) إبراهيم أنيس، أسرار العربية، مرجع سابق، ص18

([6]) المرجع السابق، ص9

([7]) مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص134

([8]) المخزومي، مهدي(1958م) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ص366- 368

([9]) انظر المسائل، 8، 14، 35، 36، 37، 39، 43، 46، 48، 54، 57، 60، 64 الأنباري، محمد محيي الدين عبد الحميد (1961م) الإنصاف في مسائل الخلاف، ط1، القاهرة، مطبعة السعادة.

([10]) انظر المسائل: 9، 13، 18، 24، 26، 31، 39، 50، 62، 69، 71، 89، 105، 110، 119 من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

([11]) د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص367

([12]) د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، القاهرة، دار المعارف، ص116.

الفاضل صالح السامرائي أنّ الكوفيين لو استعملوا القياس على ما جاء في القرآن الكريم لوصلوا إلى غير ما وصلوا إليه.

وممن وقف موقفاً وسطاً في هذه المسألة أيضاً الدكتورة خديجة الحديثي التي تؤكد أن الكوفيين قد اهتموا بالقياس كغيرهم، ولكنهم اتّسعوا في الرواية عن العرب، وتساهلوا في شروط المروى، ومن رُوى عنهم[13].

3- وينتهي د. فاضل صالح السامرائي من دراسات للمذهبين الكوفي والبصري، وليس من الدقة عنده أنْ يُوسم المذهب الكوفي بالنزعة السماعية والمذهب البصري بالنزعة القياسية؛ لأن لكلا المذهبين نزعة في القياس والسماع قد تكون صحيحة أو غير صحيحة.

وممّن يُعدَّ قياس البصريين أصحَّ من قياس الكوفيين من الدارسين المحدثين الدكتور عبد الرحمن السيد: "بهذا صحّ قياس البصريين، بل كان أصحّ الأقيسة، كما كانت شواهدهم أصحّ الشواهد، ذلك أنهم جعلوا السماع الصحيح أساس القياس عندهم، فإذا وافق القياسُ السماع الصحيح كان ذلك الغاية عندهم، وإذا خالف السماعُ الكثيرَ من القياس رجحوا جانب السماع على جانب القياس، إذ لا خير في قياسٍ لا يؤيده سماعٌ... وعلى هذا لم يقعوا فيما وقع فيه الكوفيون، ولم تزل بهم أقدامهم إلى مواطن الخطأ، فلم يجعلوا القياس وحده يتحكّم فيهم..." [14].

ومنهم الدكتور شوقي ضيف: "ونحنُ نخلص من ذلك كله إلى أنّ المدرسة الكوفية توسّعت في الرواية، وفي القياس توسعاً جعل البصرة أصحّ قياساً منها؛ لأنها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية..." [15].

وبعْدُ، فلعلّ المنتقدين للمذهب الكوفي، المتحمسين للمذهب البصري يتخذون عمدتهم في هذه المسألة توسّع الكوفيين في القياس على الكلام العربي، نظمه ونثره، المطرد والشاذ، النادر والكثير، المجهول وغير ذلك.

وهذا القياس في نظري ينبئ عن منهج لغويّ يقوم على احترام كلام العرب بمستوياته المختلفة، لا على احترام ما يمكن أن يُعدّ نموذجاً أو مثالاً قدوة والتقيّد به، ورفض ما لا يخضع لسلطان هذه القيود. وهم في هذه النزعة يلتقون مع المنهج الوصفي المعاصر، الذي يعتدُّ بالكلام أياً كان، كما مرَّ.

ومن البديهي أن يلجأ الكوفيون وغيرهم من النحويين إلى القياس؛ لأن الكلام العربيّ لا يمكن الإحاطة به كله، أو سماعه من الأعراب أياً كانوا، وهي مسألة قد فرضت على الكسائي سلطانها في قوله[16]:

إنما النحو قياس يُتَّبع

وبه في كل أمرٍ يُنتفع

***

وإذا ما أتقن النحو الفتى

مرّ في المنطق مراً، فاتسعْ

وعلى اليزيدي مخاطباً الكسائي[17]:

كُنَّا نقيس النحو فيما

([13]) د. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ- 1974م، ص229

([14]) د. عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، توزيع دار المعارف، مصر، القاهرة، ط1، د. ت، ص250.

([15])شوقي ضيف(1972م) المدارس النحوية، ط2، دار المعارف، ص 163

([16])ابن السراج(1995م) محمد بن عبد الملك، كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، ط1،عمّان، دار عمان للنشر والتوزيع ، ص 46، 47.

([17]) الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، ما يقع في التصحيف والتعريف، تحقيق: د. سيد محمد يوسف، مراجعة: أحمد راتب النفاخ، مجمع اللغة العربية، دمشق، ص 153، 154.

مضى على لسان العرب الأول

***

حتى أتى قومٌ يقيسونهُ

على لغًى أشياخ قُطـرَ بل

***

إن الكســـائي وأصحـــابه

يرقون في النـحو إلى أسـفل

وعلَّق أبو البركات الأنباري: "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النحو عِلمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره، لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة[18].

ولتبدو الصورة أكثر وضوحاً في هذه المسألة؛ رأيت أن أحصر حديثي عن قياس الكوفيين في مسألتين:

أولاً: بناء القواعد والأصول النحوية والصرفية على ما توافر من شواهد مسموعة، أو مروية عن العرب:

لقد مرّ أنّ النحاة الأوائل بصريين وكوفيين قد جمعوا ما استطاعوا جمعهُ من الكلام العربي، نظمه ونثره، سماعاً، أو روايةً، أو غيرهما، على الرغم من أن هذا الجمع أو الإحصاء لم يكن كاملاً متكاملاً، ثم أخضعوا هذا المجموع من الشواهد للتصنيف والتوزيع، على حسب أسسٍ تراءت لهم، وهي أسس تكمن في الحركة الإعرابية، أو البناء الصرفي، أو غيرهما ولا بدّ أن يخضعوا هذه المصنفات إلى تصنيفات أخرى على حسب أسس أكثر دقة وتحديداً، إذ وزّعوا مسائل كل مصنفٍ من هذه المصنفات على مجموعاتٍ، كل مجموعة يجمع عناصرها رباط وشيجٌ متين، ويكمُنُ الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المصنّفات أن الكوفيين أكثر احتراماً لكل ما ورد من الكلام العربي، أياً كان، في الغالب، من حيث القائل، والراوي، وتوافر النظير أو عدمه، والزمان، والمكان، والشاذ والنادر وهم في هذه التوسعة يعدون رواداً، على الرغم من أنها كانت سبباً في أن وجّه إليهم خصومهم من النحويين البصريين النقد، وقد تبعهم في ذلك بعضُ الدارسين المحدثين، كما مرّ؛ لأنها مهّدت السبيل لأن تتسرب الفوضى، والاضطراب، والتشويشُ إلى النحو، الذي يجب أن توضع له أصول وقواعد يسير في دربها الكلام العربي اللاحق، في الغالب.

ويُعدُّ التجاء الكوفيين في احتجاجهم لبعض أصولهم إلى السماع في تسع وعشرين مسألة من مسائل (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وإلى أخرى مثلها عززوا فيها السماع بالقياس الوصفي، في الغالب. دليلاً على منهجهم في القياس، ويعزز ذلك أيضاً أن خصومهم البصريين قد التجؤوا إلى السماع في خمس عشرة مسألة، كما مرّ[19].

القياس النحوي بأركانه:

أركان القياس أربعة: المقيس عليه، وهو الأصل، والمقيس وهو الفرع، والحكمُ وهو الذي ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس، والسبب الذي استحق به المقيس هذا الحكم.

ولقد تتبّعتُ ما في (الإنصاف في مسائل الخلاف) من مسائل احتج الكوفيون لها بالقياس والسماع، فتبيّن لي أن قياسهم يمكن وسمه –في الغالب– بأنه وصفي بعيد عن

([18]) الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات(1971م) الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2 دار الفكر، بيروت، ص95.

([19]) انظر المسائل: 5، 6، 13، 16، 23، 25، 27، 32، 33، 41، 51، 52، 55، 62، 63 من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، و د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص119.

التأويل والمنطق يتخلله التعليل، في الغالب، سواء أكان القياسُ من باب حمل النظير على نظيره، أم الشيء على ضدّه، أم الفرع على الأصل، أم غير ذلك كما سيأتي:

1- أنّ المبتدأ والخبر مترافعان:

قاس الكوفيون ذلك على أسماء الشرط التي تعمل الجزم في الفعل المضارع بعدها، وهذا الفعل يعمل فيها على أنها مفاعيل له، إذا لم يأخذ مفعولاً، كما في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [20]. على الرغم من اختلاف العمل في المقيس، والمقيس عليه، فالعمل في المقيس الرفع، والعمل في المقيس عليه النصب والجزم. أما الشبه بينهما فيمكن -كما يظهر لي- في أن المبتدأ والخبر متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، والقول نفسه في اسم الشرط والفعل المضارع[21].

2- إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به[22]:

قاسوا هذه المسألة على قراءة أبي جعفر وغيره: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾[23]، على أن القائم مقام الفاعل المحذوف الجار والمجرور (بما كانوا يكسبون)، على الرغم من توافر المفعول به والقائم مقام هذا الفاعل على مذهب المؤولين والمقدرين – إما أن يكون ضمير المفعول الثاني المحذوف الذي دلّ السياق عليه، والتقدير (هو)، والمحذوف هو (الخيرُ)، على أنه المفعول الثاني للفعل (يُجزى)، وإما أن يكون ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل (يُجزى) وهو الجزاءُ. ومما يعزز مذهب الكوفيين قول رؤبة[24].

لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيِّدا

على أنّ الجارّ والمجرور (بالعلياء) قائم مقام الفاعل.

3- إنابة (أل) عن الضمير:

قاس الكوفيون ذلك على قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [25]، على أن التقدير: فإن الجنة هي مأواه. ومن ذلك أيضاً: مررت برجل حسن الوجه، على أن التقدير: حسن وجهه. وما مرّ محمول عند البصريين على حذف ضمير وحرف خفض، والتقدير: هي المأوى له، والوجه منه[26]. وقيل إن ذلك مردودٌ بالجمع بين (أل) والضمير، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض منه[27].

4- مجيء (مَنْ) لابتداء الغاية الزمانية:

أجاز الكوفيون هذه المسألة قياساً على قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[28] وقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ... ﴾[29]، وغيرهما من الشواهد في الكلام العربي. وهذه الشواهد محمولة عند البصريين على تقدير مضاف في الآية

([20]) سورة الإسراء، الآية 110

([21]) الأنباري، محمد محيى الدين عبد الحميد(1961م)الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1 القاهرة، مطبعة السعادة، ، ص55، 56.

([22]) الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر(1987م) كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة، تحقيق: د. طارق الجنابي، ، ط1، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ص77.

([23]) سورة الجاثية، الآية 14.

([24]) السيوطي، همع الهوامع، ج2، مرجع سابق، ص43، 44.

([25]) سورة النازعات، الآية 39.

([26]) الشرجي، ائتلاف النصرة، مرجع سابق، ص157

([27]) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف(1986م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد الخراط، ج10، ج1، دار القلم دمشق، ص682، ص215.

([28]) سورة التوبة، الآية 108.

([29]) سور الجمعة، الآية 9.

الأولى: من تأسيس أول يومٍ، وعلى أن (منْ) في الآية الثانية بمعنى (في)[30].

تقديم معمول اسم الفعل:

أجاز الكوفيون هذه المسألة، كما في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [31]، على الرغم من تقدّمه عليه[32]. وقيل إنه منصوب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله (حُرّمت)، على أن العامل فعلٌ مقدر، والتقدير: كتب الله ذلك عليكم كتاباً، أو فعل مقدر آخر تقديره الزموا كتاب الله.

الفروق الرئيسية بين منهج الكوفيين ومنهج البصريين وأهم هذه الفروق ثلاثة:

1- إن الكوفيين كانوا يعتدّون بالمثال الواحد، أو يعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها، وهذا ما كان الكسائي يأخذ به، بل هو ما جعل الكسائي والكوفيين الذين أخذوا بطريقته هدفاً لنقد البصريين، وعدها أصلاً مستقلاً قائماً بذاته، غير ناظر إلى مثل ذلك المقياس الذي يمسك به البصري وحرص على جعله مقياساً عاماً لمختلف الصيغ والأبنية.

أما المقياس الذي يقاس به صواب رأي وخطؤه ليس هو القدرة على التخريج، والتأويل، ولا هو القياس المنطقي، الذي فتح البصريون الباب أمامه، وحكموه في صغائر هذه الدراسة وعظائمها، وإنما هو مقياس يجب أن ينبعث من طبيعة العمل اللغوي نفسه، بعد وقوف فاحص على قوانين اللغة، وموازنات دقيقة بين اللغات المختلفة التي تنتمي إلى شعبة لغوية عامة، كاللغات السامية مثلاً[33].

ولا أزعم أن الكوفيين كانوا قد قطعوا مرحلة طويلة في الفحص عن القوانين اللغوية والإفادة منها، أو في الموازنة بين لغات الشعبة السامية، ولكنهم كانوا أميل من البصريين إلى فهم الطبيعة اللغوية، وإدراك أن القضايا النحوية سبيلها السماع والاستقراء، لا الإمعان المنطقي في القياس، فلا يزال الكوفي يخضع في أحكامه لذوقه الطبيعي، متحرراً من كل ما من شأنه أن يعوق تذوقه روح النص من قيود الاطراد الذي شغف به البصريون إعجاباً، مطرحاً ما يحول دون حسه بالطبيعة اللغوية من أحكام عقلية، وتستلزم مقدماتها من نتائج[34] والكوفيون على جانب من الحق في اعتدادهم بالمثال الواحد، لأن ما كان في نظر البصريين شاذاً، خارجاً على الأصول إنما يمثل لهجة بعينها ينبغي أن يحسب حسابها، فليس من الطبيعي أن يسمع أعرابي ينتمي إلى بيئة لغوية خاصة يقول شيئاً ليس موجوداً في اللهجة التي يمثلها، لأن اللهجة التي يتحدث بها، ويعبر بها عما في نفسه عادة لغوية، كان قد شبّ عليها، وتعودها، ومن الصعب التصديق بالخروج عليها، وإلا كان هدفاً لنقد أبناء قومه. فالمثال الواحد الذي يسمعه النحوي من أعرابي أو أعرابية ينبغي أن ينظر إليه على أنه يمثل لهجة لغوية تحتل مكانها بين البيئات اللغوية المختلفة التي احتوتها البيئة العربية الواسعة، فإهدارها إهدار لهذه البيئة، ومضيعة لجانب لغوي، لا تتم الدراسة إلا بالإحاطة به[35].

2- وإن الأمثلة في النحو البصري توضع لتلائم الأصول الموضوعة بحيث إذا اصطدم بأصل منها، فزع إلى التأويل، والتأويل البعيد، فإن خضع له قبله وإلا وصفه بالشذوذ، أو بالندرة، أو بالتخطئة أحياناً، أما الكوفيون

(30) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ج1، مرجع سابق، ص270.
(31) سورة النساء، الآية 24 .
(32) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ج1، ص78
(33) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص460
(34) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ، ص461
(35) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص461

فيعملون جاهدين على أن يغيروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسموعة. فالبصري لا يزال بالمسائل يخضعها لتأويلاته، فإن خضعت لها قبلها، وإلا رماها بالشذوذ، أو خطأها، وخطأ قائليها، بينما يتقبل الكوفي هذه المسائل، إذا سمعها من أعراب يثق بفصاحتهم، ثم يعيد النظر في الأصول التي سبق أن توصل إليها، والقواعد التي سبق أن استنبطها –إذا رأى أنها تتعارض معها– لتكون وفق هذه المسائل وليطمئن بعد ذلك إلى تمثيل اللغة في نحوه تمثيلاً صادقاً[36].

3– وإن نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية، ويمتازون بفهم العربية فهماً لا يقوم على افتراضات وتكهنات، أو استهداء بقوانين العقل، وأصول المنطق ولكنه يقوم على تذوق للغة، وحس بطبيعتها.

"وهم لذلك أقدر من البصريين على تصوير المعاني الطبيعية، وأصدق منهم تفسيراً لظواهر التركيب، وهم "بكشفهم عن معاني الكلمات الطبيعية –كما يقول جوتولد فايل– كثيراً ما أعانوا العقل الإنساني السليم على أن يحصل على حقه إلى جانب تفسيرات البصريين الفنية– العقلية، وتعليلاتهم المنهجية الصناعية".

وإذ جعل الكوفيون النقل والرواية مصدر القواعد الأول، وعدّوا كل تعبير صحت روايته قائماً على أساس صحيح ممثلاً أسلوباً عربياً بعينه كان نحوهم أوفر حظاً في تمثيل اللغة ولهجاتها المختلفة ومذهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويراً حقيقياً.

ولو تتبعنا أعمال الكوفيين لوجدناها قريبة الشبه مما ينادى به أصحاب الدرس الحديث، فمنهجهم العام يقوم على الاعتماد على المسموع من كلام العرب، والميل عن تحكيم المقاييس العقلية في القضايا النحوية.

ومن الأمثلة لهذا ما قاله الكسائي حين سئل عن شذوذ أي الموصولة في استعمالها عن سائر أخواتها الموصولات، قال: "أيٌّ كذا خلقت"[37].

وإذا كان الكسائي واضع الأسس الأولى للمنهج الكوفي فإن الفراء هو الذي تكفل بإقامة المنهج وتشييد صرحه. وكثيراً ما كان الفراء يستشهد بشواذ القراءات، ويبني عليها أحكاماً جديدة، لأنه لا يشتهي مخالفتها، أو لأن متابعتها أحب إليه على حد تعبيره[38].

مدرسة الكوفة عند المعاصرين:

رأينا أن مدرسة الكوفة قد ذاعت وانتشرت آراؤها شرقاً وغرباً وكانت كفة البصريين راجحة عند القدماء والمتأخرين لأنهم أسسوا علم النحو وقد جمع كتاب سيبويه بين دفتيه أصول النحو. وقد وثق الناس في رأي البصريين لأنهم بنوا قواعدهم على أسس واضحة مدعومة بالقياس والبراهين المنطقية والعقلية وكان لهم علماء يرفعون راية البصريين مثل المبرد والزجاج والسيرافي وابن السراج، وغيرهم. وقد اتُّهم القدماء الكوفيين بأنهم يقيسون على الشاذ.

أما المعاصرون الذين هاجموا الكوفيين فمنهم: أحمد أمين الذي يرى أن الكوفيين: "رأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون هذا الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة[39].

والمستشرق الألماني (جوتولد فايل) كان قد نشر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين الأنباري وقدّم

([36]) المرجع السابق، ص462.

([37]) شرح الرضي على الكافية، ج2، ص41

([38]) الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، ص201

([39]) أحمد أمين(1961م) ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ج2، ص295

له بمقدمة طويلة ذكر فيها المدرستين على ضوء كتاب الإنصاف ومسائله وقال عن **مدرسة الكوفة:**

أما علم النحو برمته وفي مجموع طريقته فقد كان بصرياً، وكانت هذه الطريقة تتألف من نظام سيبويه المحكم البناء البعيد العمق كما أن الكوفيين لم تعد لديهم مقدرة البقاء أمامه.

أما سعيد الأفغاني فيعتقد أن منهج البصريين أولى بالاتباع وأن طريقة الكوفيين قد جنت على اللغة وأفسدتها بقول: "أما الكوفيون فلم يكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يُحسِنوه ثم جعلوا من كل شاذ أو نادر قاعدة لنفسه حتى أفسدوا النحو"[40].

والدكتور شوقي ضيف يتحدث عن المدرستين وذكر أن مدرسة البصرة اشترطت في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى وبحيث يمكن أن تُنْتج منها القاعدة المطردة. وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطاً دقيقاً، بحيث أصبحت علماً واضح المعالم بين الحدود والفصول[41] وقال عن الكوفيين: وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفاً يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد، إذ اعتدّوا بأقوال وأشعار المتحضرين الذين عاشوا في المدن، من العرب كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيراً، مما أحدث اختلاطاً وتشويشاً في نحوهم، بحيث لا تستطيع فهم ذلك إلا بأن يُعكس عليها مراراً وتكراراً لاختلاط القواعد وتضاربها[42].

أما الذين شايعوا الكوفيين أو استحسنوا منهجهم، فمنهم الدكتور مهدي المخزومي الذي أيد الكوفيين تأييداً تاماً فقد ذهب إلى أن الآراء التي رآها الكوفيون تُعدُّ ثورة على المنطق والمقاييس الفعلية وأن طريقة البصريين تكهنات وافتراضات لا تغني عن الواقع شيئاً وأن البصريين قد بلغ بهم التعسف إلى إنكار بعض القراءات القرآنية المتواترة، والواقع أن البصريين بتشددهم في تحكيم قواعدهم كانوا قد ضيقوا على العربية الخناق ولم يراعوا فيها طبيعتها المتطورة حتى ناء النحو بهذه المقاييس وما حملوه من تعليلات وتأويلات تمليها فلسفات[43] والدكتور عبده الراجحي تحدث عن مناهج المدرستين وقارن بينهما وبيّن أن منهج الكوفيين أقرب إلى الواقع اللغوي يقول: "غير أننا ينبغي أن نعلم أن عدداً غير قليل من القضايا التي استقرت عليها المدرسة البصرية غير صحيح من الناحية اللغوية، لأنها فسرته في ضوء نظر عقلي معين، وصحيح أنه غير مجلوب لكنه في الوقت نفسه لا يطابق الواقع اللغوي، ومع ذلك فقد ظل التعصب شديداً للبصرة منذ القديم، بل ظل موجوداً عند عدد من الدارسين المعاصرين ونجاحه في مواجهة النحو الكوفي والحق أن الدراسة الموضوعية لكلتا المدرستين تبيّن أنّ كثيراً من المسائل التي وهب عليها الكوفيين أقرب إلى الواقع اللغوي وإلى المنهج النحوي الصحيح من تلك التي ذهب إليها البصريون[44].

([40]) سعيد الأفغاني، د. ت ، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، ص71

([41]) شوقي ضيف(1972م) المدارس النحوية، طبعة دار المعارف، ط2، ص161

([42]) المرجع نفسه، ص161

([43])مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص 384

([44]) عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م، ص12

والحق أن الكوفيين لهم تأثير بالغ في مسيرة النحو العربي، والمذهب الكوفي لا يقل بكثير عن المذهب البصري، فكلاهما له مميزاته، وما عدّه الناس عيباً على الكوفيين هو في حقيقته مأخوذ عن البصريين، يعدّهم أساتذة لهم[45].

الخاتمة :

الحمد لله العلي الأجل والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للناس كافة بشيرًا ونذيرًا، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد. فهذا بحثٌ مختصرٌ عن أصل من أصول النحو العربي، هو القياس أخذه الباحث عند مدرسةٍ نحوية كبرى، وهي مدرسة الكوفة، ليكون البحث كاملًا موقف الكوفيين من القياس وأثره في نحوهم، ومن النتائج التي وصل إليها: أكثرَ الكوفيون من النقل وتوسعوا فيه وتناولوا القياس تناولاً لا يمس روح النص اللغوي، كما عدلوا قواعدهم حتى تتلاقى مع المسموع، ومن ثم بنوا كثيرًا من أحكامهم على القراءات التي سبق على البصريين أن أكرهوا جانباً على قبول معنى خاص هدفوا إليه، وأبعدوا ما لم يخضع لقواعدهم، يوصي الباحث بالرجوع إلى أصول النحو غير القياس ودراستها عند هؤلاء النحاة ليرى إلى أيٍّ مدى اعتمدوا عليها، والله الموفِّق.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1. إبراهيم أنيس(1978م) أسرار العربية، تحقيق محمد فريد، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة.
2. ابن سلام الجمحي(1974م) طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة.
3. مكرم، عبد العال سالم (1968م) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، طبع دار المعارف، مصر.
4. المخزومي، مهدي(1958م) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر.
5. الأنباري، محمد محيى الدين عبد الحميد (1961م) الإنصاف في مسائل الخلاف، ط1، القاهرة، مطبعة السعادة.
6. د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، القاهرة، دار المعارف.
7. د. خديجة الحديثي(1974م) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت.
8. د. عبد الرحمن السيد(د.ت) مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، ط1، توزيع دار المعارف، مصر، القاهرة.
9. د. شوقي ضيف(1972م) المدارس النحوية، ط2، طبعة دار المعارف.
10. ابن السراج(1995م) محمد بن عبد الملك، كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، ط1،عمّان، دار عمان للنشر والتوزيع .
11. الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري(د.ت) ما يقع في التصحيف والتعريف، تحقيق: د. سيد محمد يوسف، مراجعة: أحمد راتب النفاخ، مجمع اللغة العربية، دمشق.
12. الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات(1971م) الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2 دار الفكر، بيروت.
13. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر(1987م) كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة، تحقيق: د.

(45)أحمد محمد عبد الله(1983م) مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في كتب أعاريب القرآن الكريم، مطبعة الأمانة، القاهرة ، ص 20، 21

طارق الجنابي، ، ط1، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
14. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف(1986م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد الخراط، ج10، ج1، دار القلم، دمشق.
15. أحمد أمين(1961م) ضحى الإسلام، ج2، مكتبة النهضة المصرية، مصر.
16. سعيد الأفغاني،(د. ت) من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت.
17. شوقي ضيف(1972م) المدارس النحوية، ط2، طبعة دار المعارف.
18. عبده الراجحي(1985م) دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت.
19. أحمد محمد عبد الله(1983م) مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في كتب أعاريب القرآن الكريم، مطبعة الأمانة، القاهرة .